حوليات جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله
المجلد الثاني/ العدد 1

ISSN – 2992 – 0973
EISSN – 0973 – 2992

جذور التخلف والاستغلال الاقتصادي الفرنسي لبلدان المغرب العربي

نشاط شركة المعادن المغناطيسية "مقطع الحديد" بالجزائر وتونس نموذجًا

The roots of French underdevelopment and economic exploitation in the Arab Maghreb countries The activity of the Magnetic Metal Company "mokta el hadid" in Algeria and Tunisia as a model

د/ دهان سليمان
Dehane Slimane
جامعة غرداية (الجزائر)
dehaneslimane@gmail.com

الارسال: 21/07/21 القبول :21/12/01 النشر: 2022/06/90 المرسل: دهان سليمان

الملخص: كانت السياسات الاقتصادية الفرنسية المتبعة في بلدان المغرب العربي من أبرز العوامل في صناعة التخلف، إذ ان عمليات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي لموارد هذه البلدان هو حجر الأساس الذي مكنها من إعتماد سياسات جعلت من خلالها هذه البلدان تابعة لمنظومتها بصفة عامة وللنظام الاقتصادي الكولونيالي على وجه الخصوص، ولعل شركة المعادن المغناطيسية –مقطع الحديد- كان إحدى أهم آليات الإستعمار الإقتصادي الفرنسي لموارد الجزائر وتونس خاصة المعادن ذات الطابع المغناطيسي كالحديد والزنك والرصاص، مُتبعة في سبيل ذلك عدّة أساليب وطرق مباشرة وغير مباشرة، مما مكّنها في الأخير من تحقيق أقصى إستفادة مادية.

الكلمات الدالة: التخلف الاقتصادي- مقطع الحديد – الاستعمار الاقتصادي – تونس – الجزائر.

Abstract :

The French economic policies used in the Arab Maghreb countries were among the most prominent factors in the underdevelopment industry, as the depletion and economic exploitation of the resources of these countries is the cornerstone that enabled them to adopt policies through which these countries made their subordinate to their system in general and to the colonial economic system in particular. The company of magnetic minerals - iron cutters - was one of the most important mechanisms of the French economic colonization of the resources of Algeria and Tunisia, especially minerals of a magnetic nature such as iron, zinc and lead, followed for this purpose by several methods and methods, direct and indirect, which enabled them in the end to achieve the maximum material benefit.

Keywords: Economic underdevelopment – Mokta El hadid - economic colonization - Tunisia - Algeria.

مقدمة:

يعتبر نشاط الشركات الرأسمالية الاستعمارية في البلدان العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون من المجالات التي لم تلق اهتماما كبيرا من طرف المؤرخين والباحثين، على الرغم من كون هذا النشاط كان من الأسباب المباشرة في بروز الظاهرة الاستعمارية بصفة عامة وبالمقابل عامل أساسي في بناء اقتصاديات متخلفة للبلدان التابعة للنظام الاقتصادي الكولونيالي، وهو الأمر الذي جسده الرأسماليون الأوروبيين الذين كانوا بمثابة الوقود الذي يزود المحرك الاستعماري ليستمر في دورانه في شتى الأنحاء، ولم تكن الجزائر وتونس استثناء في هذا فقد عرفتا تغلغلا ونشاطا لعشرات الشركات في مختلف اتجاهات الحياة الاقتصادية، وهو الأمر الذي ساهم في جعل اقتصادياتها متخلفة وغير مهيكلة ولا تعدو كونها جزء مكملا لاحتياجات الاقتصاد الفرنسي بضمانها للإمدادات بالمواد الأولية، وكانت شركة المعادن المغناطيسية -مقطع الحديد- من أبرز النماذج التي عرفت نشاطا كثيفا بالجزائر وتونس على أوجهٍ متعددة ومختلفة خدمة لتلك الأهداف، ومن هنا تأتي إشكالية هذه الورقة البحثية ملخصة في التساؤلات التالية:

- ما هو دور شركة مقطع الحديد في العملية الاستعمارية في كل من تونس والجزائر؟ وما حقيقة نشاطها؟
- فيما تمثلت سياساتها التي اتبعتها من أجل تحقيق الأهداف الإستعمارية وتكريس التخلف والتبعية؟
- ما مدى استفادتها من النشاط بكل من تونس والجزائر؟

1. التعريف بالشركة:

تعرف هذه الشركة بشركة المعادن المغناطيسية -مقطع الحديد- (**Compagnie des minerais de fer magnétiques de Mokta-El-Hadid**) ، وهي شركة رأسمالية فرنسية تأسست في 29 افريل 1865 وامتد نشاطها لمدة تسعة وتسعين سنة، كان مقرها الإجتماعي الرئيسي بباريس، إذ ضمّ مجلس إدارتها ما بين سبعة واثنا عشر موظفا يعملون لمدة ستة سنوات، شرط أن يمتلك كل واحد منهم حصّة لا تقل عن مئة سهم، وقد بلغ رأسمال الشركة 20 مليون فرنك رغم أن بداية انطلقها كانت برأسمال قيمته 15 مليون فرنك، ثم ارتفع إلى أزيد من 18 مليون سنة 1878، ليصل سنة 1897 إلى 20 مليون فرنك[1]،وفي سنة 1949 صنفت حسب دراسة فرنسية في المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر الشركات في فرنسا[2]، وذلك باعتبار كونها من كبرى الشركات الفرنسية المتواجدة بقوة في سوق المعادن الأوروبي[3]، وكانت سنتها المالية تبدأ عادة من الأول من جانفي لتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة، وقد ضمت 40.000 مساهم بقيمة 500 فرنك، إضافة الى 1738 سهم حر بقيمة 400 فرنك، و38262 سهم حر بالكامل في قيمة المساهمة وذلك ابتداء من ديسمبر 1923[4].

هدفت الشركة كمرحلة أولى إلى القيام بعمليات الإستكشاف والتنقيب عن المعادن منها الحديد الفحم والفولاذ والزنك والرصاص وذلك في العديد من المناطق، وقد حصلت منذ بداياتها في 1865 على هذا الإمتياز في الجزائر وتحديدا في منطقة بني صاف[5]، ثم انتقلت الشركة إلى مرحلة استغلال هذه المعادن وذلك في عدّة نواحي أخرى من الجزائر فقصدت منطقة البوني بعنابة ونواحي قسنطينة ووادي التافنة بعمالة تلمسان، وعقدت عدّة شراكات مع شركات أخرى عملت على التنقيب عن المعادن، ثم امتد نشاطها إلى التراب التونسي بعد فرض الحماية[6].

لقد توفرت هذه الشركة على عدّة فروع تحت مسميات أخرى غير "مقطع الحديد"، وقد تشكلت هذه الفروع من خلال مساهمتها في شركات أخرى ناشطة في نفس المجال وبحكم الحصص الكثيرة التي توفرت عليها اصبح لها الحق في إدارة شؤونها نذكر منها "شركة قفصة للفوسفات" بتونس، وشركة "كريفوي روغ" بروسيا، أو من خلال إقامة شراكة مع أطرف أخرى تمَّ بموجبها تأسيس شركات جديدة برأسمال صغير بغرض إنجاز مشاريع معينة تقوم شركة "مقطع الحديد" بالإشراف على تسييرها وعملها مثل شركة "واستا مسلولة" وشركة "نفّزة للمعادن"، وهنا يستوجب التنويه أنه انطلاقا من السياسة الداخلية والخارجية للشركة نجد أنها عملت في الجزائر بصورة مباشرة في حين عملت بتونس بصورة غير مباشرة[7].

2. **نشاط الشركة في التراب الجزائري:**

اتبعت شركة مقطع الحديد بالجزائر سياستين داخلية وخارجية جعلت منها أكبر متعامل فرنسي في مجال التنقيب واستخراج المعادن المغناطيسية وعلى رأسها معدن الحديد.

ففي السياسة الداخلية نجد ومنذ تأسيسها سنة 1865 وإلى غاية سنة 1921 أنها عملت على استغلال معدني الحديد والفوسفات بالجزائر، وقد انتشرت في محيط مدينة بونة الجزائرية بفضاء جغرافي يمتد إلى 35كلم دائريا، إذ استغلت ما قدره 400.000 طن من المعادن وذلك إلى غاية 1873، في حين استغلت في منطقة "المروانية" المتواجدة في محيط بونة ما بين 1903 إلى 1910 وأنتجت ما بين 60.000 إلى 80.000 طن سنويا، وكانت قبل ذلك قد اتجهت إلى القطاع الوهراني في منطقة عين مكرة بالقرب من بلعباس لنفس الأغراض[8].

وبعد أن أحكمت نفوذها في الداخل الجزائري اتجهت إلى الخارج من خلال نسج علاقات تجارية بغرض تصدير المعادن المستغلة، فإتبعت سياسة عقدت على أساسها عدّة اتفاقيات مع شركات أجنبيه فرنسية وغير فرنسية بُغية تصدير معادن الجزائر نحو بلدانها، ومن بين هذه الإتفاقيات نذكر الإتفاق الذي وقّع مع شركة تعدين أمريكية في سنة 1881، والذي يقضي بتصدير 650.000 طن من المعادن إليها، على أن تصدر شركة مقطع الحديد 150.000 طن في حين تتولى "شركة التافنة" للمعادن تصدير 500.000 طن، وهذا في مدة ثلاثة سنوات، كما كانت شركة مقطع

الحديد تصدر الحديد إلى إنجلترا بصورة متزايدة يوما بعد يوم عبر ميناء بونة، خاصة مع حرص هذه الإنجليز على استيراد أجود الأنواع من الفولاذ[9].

وفي الشرق الجزائري واصلت شركة مقطع الحديد إستغلال المناجم موسعة بذلك دائرة نفوذها وسيطرتها على سوق الحديد في الجزائر فاتجهت إلى جبل واستا[10] بالقرب من سوق أهراس إذ انطلقت أشغال الشركة به منذ 1906 وبلغ حجم المعادن الخام المستخرجة 10.000 طن، وهذا بالتوازي مع نشاط عمليات التنقيب والبحث عن المعادن في المناطق القريبة منها، كما تمّ ربطها بخط سكة حديد يمتد لـ 30 كلم ليتم دمجه في الطريق الرابط بين مدينة الكاف التونسية وسوق أهراس الجزائرية، وهذا لتسهيل نقل المعادن الخام، ويجدر الذكر أن مناجم جبل واستا قد قامت بتشغيل 365 عامل[11].

وفي جبل "مسلولة" بالقرب من سوق أهراس أيضا نشاط فرع للشركة يختلف عن فرع جبل "واستا" حيث أن الأول يقوم بعملية التعدين بعد صهر المعادن ثم تسويقها في شكلها المعدني عكس فرع منجم جبل "واستا" الذي يقوم بتسويق هذه المعادن بشكلها الخام، وقد بلغ إنتاج المنجم 2.700 طن. كما نجد أن هذه الشركة قد قامت بتثبيت آلات الغسيل لتصفية المادة الخام، وقامت بإضافة مصنع مصغر للتنقية والتعدين بعيد نوعا ما عن المنجم الرئيسي للاستخراج، وقد تم تشغيل 325 عامل ما بين المنجم ومصنع الغسيل[12]، وفي نفس الوقت كانت الشركة قد أنهت بحثها وتنقيبها عن المعادن في منطقة "خنقة المعاد" بنواحي تبسة ليتبين توفرها على خزان معدني هائل، قرّر مجلس إدارتها بعدها عدم استغلاله لحين مدّ سكة حديد جديدة تربط المنطقة بأحد الموانئ[13].

وقد قامت شركة مقطع الحديد بسبب فروعها المنتشرة في الناحية الشرقية من إنشاء مديرية جهوية بمدينة بونة وذلك لما عرفته تلك الناحية من حركية إنتاجية ونشاط حيوي حيث تم تسجيل 3000 عامل في المناجم المحيطة بالمدينة[14]، فأصبحت بونة همزة الوصل بين الفروع المتواجدة بتلك الناحية والمديرية الرئيسية المتواجدة بباريس، إذ أعلنت مديرية بونة أنها حققت عوائد مالية من مناجمها في "بوخضرة" و"الخنقة" بقيمة 44.379 فرنك[15]، والجدول الموالي يوضح صادراتها في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

السنوات	1874	1875	1876
حجم الانتاج	430000طن	418868 طن	388302 طن

والملاحظ من خلال هذا الجدول استقرار الإنتاج ما بين سنتي 1874 و1875، مع انخفاض طفيف، لكن الملاحظ بعد ذلك هو تضاعف الإنتاج في السنة الموالية، ولعل العامل الأبرز لتفسير هذا الإنخفاض هو انطلاق عدد من المناجم في الإنتاج مرة واحدة في تلك السنة، ويحدث هذا الأمر

عادة بعدما يتم الانتهاء من مدّ سكك الحديد التي تربط المنجم بالطريق الرئيسي نحو الميناء، ممَّا ينعكس على زيادة الإنتاج. خاصة أن الشركة بغية رفع نسب الأرباح قامت بتشغيل أعداد كبيرة من العمال، ففي سنة 1876 بلغ عددهم 1420 عامل[16].

وقد انعكس التزايد في حجم الإنتاج على أرباح الشركة من حيث الربح العام والربح الصافي وبالتالي الربح على كل سهم، والجدول الموالي يوضح إحصائيات السلع المباعة والربح الصافي للشركة[17] ما بين سنتي 1874 و1882.

السنوات	الحديد	الفحم	الحمولة المصدرة	الأرباح الصافية
1874	394004	87591	581595	2644552
1875	399639	86448	486087	2756904
1876	372614	103180	475794	2565928
1877	371128	105170	476298	2641023
1878	338693	124858	463551	2376231
1879	492382	139323	541705	1831851
1880	557529	155048	712577	2565554
1881	566331	165268	731599	2840431
1882	520052	169807	689849	2593189

الوحدات: طن/فرنك

يلاحظ من خلال هذا الجدول ثبات قيمة الأرباح الصافية بأكثر من 2 مليون فرنك سنويا مع انخفاضها في سنة 1879 رغم أن كمية الإنتاج كانت أكبر من السنوات السابقة لها، لتصل الأرباح لأدنى مستوى بقيمة **1.831.851** فرنك، ويفسر هذا النقص في الغالب بانخفاض الأسعار في الأسواق، خاصة إذا ما قارنا بين كمية الحمولة المصدرة في سنة 1879 والسنة التي سبقتها.

والملاحظ أن أرقام أرباح الشركة قد تضخمت في هذه الفترة، لكن رغم ضخامتها إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحدّ، بل ارتفعت أرباح ومداخيل الشركة بصورة أكبر خلال العقود اللاحقة.

وبالنسبة للغرب الجزائري نجد أن الشركة قد اتبعت سياسة تقوم على التفاوض مع الشركات الأخرى المنافسة لها بنفس مجال الإستثمار وذلك بهدف تقليص نفوذ هذه الشركات وإحكام سيطرتها على مجال استكشاف وإنتاج الحديد الخام بالسوق الجزائرية، وفي نفس السياق أقدمت بعد أكثر من عقد على تأسيسها وتحديدا في سنة 1879 بالتفاوض مع شركة "التافنة للمعادن" بغرض شراء أسهم وأصول تابعة لها، وقد نجحت في ذلك وأضافت **6.667** سهم لمجموعة أسهمها، وتمكنت بعد هذه العملية من زيادة تمركزها ونفودها في الغرب الجزائري جاعلة من منطقة بني صاف الساحلية مركزا جهويا لها بإنشائها لمديرية جهوية أخرى بها[18].

ونجد أن أهم منطقة بالناحية الغربية وهي بني صاف الساحلية قد توفرت على أجود مناجم الحديد التي قامت الشركة بإستغلالها[19] والتي عرفت هي الأخرى إنتاجا سنويا يوضحه الجدول الموالي إضافة إلى حجم صادراتها إلى الخارج وهذا في مطلع القرن العشرين[20].

السنوات	1905	1906
كمية الانتاج	328512 طن	379052 طن
الكمية المشحونة للخارج	310330 طن	372680 طن

إن الملاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة تفوق 90% من الكمية المنتجة كانت تصدّر إلى الخارج، وهذا يعطي دلالة واضحة أن عمليات استغلال هذه المواد كانت موجهة بالدرجة الأولى للتجارة الخارجية مع فرنسا وغيرها من البلدان، والكمية المشحونة تبين أن هذه المواد شحنت وهي في حالتها الطبيعة الخام، أي لم تكلف هذه الشركة نفسها عناء إقامة مصانع للتحويل.

إضافة إلى ذلك، واصلت الشركة عملها مع مطلع 1907 ووسعت نطاق نشاطها في نواحي مدينة تنس شمال الشلف في "جبل الحديد"، مهيئة بذلك المناجم لعملية الإنتاج، وهو ما كلف الشركة مبلغ 457.809 فرنك، فيما تعطلت عملية مدّ سكة الحديد بين تلمسان وبني صاف لكون هذا المشروع يتطلب امتلاك الشركة لأرباح أكبر حتى تتمكن من تغطية نفقات إنجازه[21].

3. نشاط الشركة في تونس:

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس، وبعد عمليات الإستكشاف الأولية التي عثر فيها على معادن مختلفة كالحديد والرصاص والزنك في عدة مناطق في الشمال والجنوب[22]، دخلت شركة المعادن المغناطيسية "مقطع الحديد" إلى تونس وبدأت ممارسة نشاطاتها على عدّة أوجه، وذلك لغاية واحدة وهي تحقيق أقصى قدر من الإستفادة المادية وكذا رفع رأسمالها العام وأرباحها السنوية من جهة وإضافة الأرباح على السهم الواحد من جهة اخرى، ولتحقيق هذا اعتمدت في نشاطها على أسلوبين، الأول مباشر والثاني غير مباشر.

فالأسلوب المباشر تمثل في التعاون المباشر بين إدارتها والحكومة التونسية من خلال عقد عدة صفقات تخولها الحصول على امتياز استغلال المعادن خاصة معدن الحديد فقد وقّعت حكومة الحماية في سنة 1884 على وثيقة تمنح امتيازا لشركة مقطع الحديد وهو الذي يمكنها من استغلال مناجم الحديد بطبرقة، كما نصّ الاتفاق عل أن تقوم الشركة بمدّ سكة حديد تربط هذه المناجم بميناء طبرقة الذي ستقوم الشركة ببنائه وتهيئته وصيانته[23]، والتي تعتبر الوسيلة الأساسية لإستغلال معادن تلك الناحية بأكملها[24]، كما تم منح الشركة أيضا امتياز بناء ميناء آخر بموجب هذه الإتفاقية وذلك في ساحل رأس سيرات[25] الواقع بين مدينة بنزرت ومدينة نفزة، لكن هذه المشاريع لم يتم إنجازها بصورة كاملة مما أدى إلى توقفها مؤقتا.

كما قامت المراقبة المدنية لمدينة "سوق العرّبة" في 03 سبتمبر 1904 بتحويل جميع حقوق البحث والإستغلال لمعدن الحديد لشركة الخام المغناطيسي مقطع الحديد، كما سُمح للشركة أيضا بالقيام بأعمال التنقيب والبحث عن الرصاص والزنك والمعادن المتصلة بهما في منطقة الكاف ومنطقة أخرى تدعى "خنقة الزيتون"[26] لصالح شركة مقطع الحديد[27]، مما جعل عمل الشركة يسير بوتيرة طبيعية دون صعوبات تذكر في هذه المناطق خاصة بسبب قربها من المديرية الجهوية ببونة الجزائرية.

أما الأسلوب غير المباشر فيتمثل في إستغلال الشركة للمشاريع الممنوحة لها بفضل الإمتيازات التي خُصت بها من خلال وسيط في الصفقة، وقد يكون هذا الوسيط عبارة عن شركة أخرى تنشط بتونس فتعّقد معها الصفقة والتي تكون إما ببيع المشروع أو اقتسامه وتقسيم الأرباح بينهما، وقد تُقدم شركة مقطع الحديد على شراء اسهم خاصة بشركة أخرى فتصبح بذلك مساهما حقيقيا فيها وبالتالي يتم منحها المشروع لتستغله، أو تُقدم على تأسيس شركة صغيرة برأسمال صغير تهدف من خلالها إلى استغلال المشروع الممنوح وسرعان ما تحلها بانتهاء أعمال المشروع، وانطلاقا من ذلك قامت شركة مقطع الحديد بعقد اتفاقية في 07 مارس 1897 مع شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة بمقتضاه يمكن لشركة مقطع الحديد أن تقوم بعمليات التنقيب عن معدن الحديد من خلال شركة فوسفات قفصة، فعمدت بذلك إلى رفع رأسمال الشركة التونسية بأربعة ملايين فرنك عن طريق شراء أسهم وهذا بمصادقة غالبية المساهمين في الشركة على اإقدام على هذه الشراكة [28]، فصارت بذلك عوائد شركة مقطع الحديد تفوق المليون فرنك سنويا من خلال هذه الشراكة، ففي سنة 1906 على سبيل المثال كانت أرباح "مقطع الحديد" ما قيمته **1.729.543** فرنك، لأن شركة الفوسفات لقفصة قامت ببيع ما وزنة 600.000 طن من الفوسفات، وزاد إنتاجها ب 100.000 في السنة التي تلتها[29].

وقدمت شركة مقطع الحديد طلبا لحكومة الحماية في 03 سبتمبر 1904 للحصول على إمتياز استغلال الودائع المعدنية كالرصاص والزنك والمعادن المرتبطة به المتواجدة بالمنطقة المسمات "عين العليقة"[30]بتونس[31]، وقد حصلت عليه بموجب المرسوم المؤرخ في 27 جولية 1905 [32]، غير أن هذا الإمتياز سرعان ما تمّ منحته
إلى شركة أخرى أصبحت فرعية للشركة الأم وهي شركة" واستا مسلولة" (**Ouasta-Mesloula**)[33] حيث وصلت مداخيل هذه الأخيرة من خلال هذا المشروع إلى **125.608** فرنك لسنة 1907 في مقابل **77.150** لسنة 1906[34]، وفي سنة 1914 بلغ إنتاجها **23.692** طن من الزنك والرصاص[35].

وقد أعادت الشركة امتلاك حق الامتياز الذي حصلت عليه في سنة 1884 والمتعلق باستغلال حديد طبرقة والذي لم تستمر في استغلاله سابقا. ولتجديده دخل ممثلوا الشركة مع حكومة الحماية التونسية في مفاوضات تتعلق بشروط الإتفاقية المبرمة سابقا، وقد تمكنت الشركة من الحصول على موافقة الحكومة ووقعت معها اتفاقية جديدة بتاريخ 09 افريل 1906[36]، غير أن

هذه المرة اتبعت مقطع الحديد أسلوبا مختلفا عن الأول في استغلال هذا المشروع إذ أقدمت على الدخول في مفاوضات مع شركة خمير ونفزة للمعادن بغرض بيعها لهذا الإمتياز أو تجسيد هذا المشروع بصورة مشتركة بين الطرفين[37]، وقد تم الإتفاق على تأسيس شركة جديدة في 11 سبتمبر 1906 تحت مسمى شركة خمير ونفزة للمعادن تضم ممثلين عن الطرفين مهمتها استغلال مناجم الحديد بالمناطق التي حصلت بها الشركة على إمتيازات والتي لم تستطع إستغلالها لأزيد من 22 سنة، فتقدمت "مقطع الحديد" بمبلغ يقدر بـ**437.000** فرنك كتنازل من ميزانية الشركة لسنة 1906 قصد إنشائها، وقد بلغ رأسمالها 1.500.000فرنك، ويلاحظ أن هذه الخطة الموضوعة كان هدفها رفع الفوائد وقيمة الحديد في السوق، وقد بلغت عوائد شركة مقطع الحديد من هذه الشراكة ما قيمته **737.500**فرنك سنويا[38].

وفي الإمتياز الذي حصلت عليه الشركة لإستغلال المعادن بناحية الكاف، تم منح المشروع إلى شركة جديدة سميت بشركة "جبل جريصة" حيث تمتلك "مقطع الحديد" أكثر من نصف أسهمها والتي بلغت 5.200 سهم من أصل 9.000 سهم، وقد باشرت شركة "جبل جريصة" في أعمال المشروع، على أن تتكفل شركة مقطع الحديد بعملية النقل إلى الميناء، والتي وقعت بدورها اتفاقية مع الحكومة التونسية بموجبها تسمح لها بتصدير معادن هذه المناجم عن طريق ميناء حلق الوادي[39]، وقد استطاعت في سنتها الأولى أن تُثبت وجودها بسرعة فائقة في مراكز المناجم وذلك من خلال معداتها، لتبدأ في ذات السنة عملية الإستغلال حيث بلغ إنتاج المناجم **115.239** طن سنة 1908، ليتضاعف إنتاجها في السنة الموالية[40]، وارتفع الإنتاج ليصل سنة 1912 ل **402.185** طن، ويواصل ارتفاعه في سنة **1913** إلى **445.628** طن[41].

ولما تعددت مشاريع شركة مقطع الحديد إما تلك التي باشرتها انطلاقا من شراكة مع مؤسسة أخرى كشركة قفصة للفوسفات، أو من خلال شركة فرعية منبثقة عنها كشركة جبل جريصة، استوجب على هذه الشركة انشاء مديرية فرعية بالأراضي التونسية، وبذلك أقدمت شركة مقطع الحديد على تأسيس مديرية فرعية لها بمدينة تونس في سنة 1909 لتشرف على هذه المشاريع المختلفة وتقوم بالتنسيق مع الحكومة التونسية، بعدما كانت هذه الإجراءات تتم من خلال المديرية الجهوية لمقطع الحديد في مدينة بونة في الترب الجزائري[42]

ومع مطلع القرن العشرين كانت الشركة وطّدت دعائمها وحسنت أرقامها الربحية في كل المناطق التي عملت بها بصورة مباشرة وغير مباشرة، والجدول الموالي[43] يوضح حجم أعمالها خلال عقد من الزمن امتد ما بين 1914 و1923

السنة	الأرباح العامة	استهلاكات	الأرباح الصافية	الربح العام	الربح/ السهم
1914	3.031.087	988.271	2.042.116	1.989.485	50
1915	1.922.010	90.370	1.831.640	1.789.530	45
1916	3.682.615	1.429.918	2.252.697	2.189.540	55
1917	5.791.954	2.696.851	3.095.103	2.989.840	75
1918	5.357.565	1.841.125	3.516.440	3.390.125	85

1919	6.521.415	2.373.180	4.148.235	3.990.340	100
1920	9.944.188	4.953.223	4.990.965	4.790.965	120
1921	9.597.375	5.027.328	4.570.047	4.391.100	110
1922	8.484.312	2.651.977	5.591.165	5.591.165	140
1923	17.125.375	7.675977	9449398	7.991.260	200

العملة بالفرنك

يلاحظ تضخم أن رقم أعمال هذه الشركة قد تضخم جدا، وصار من يتصدر أرقام جميع الشركات التي نشطت في التراب التونسي خاصة وفي المجال الصناعي تحديدا.

ويتضح بجلاء النمو المتواصل لرأسمالها، إضافة لكل الأرقام المتصلة به كالإرتفاع المتواصل للأرباح الإجمالية وكذلك للأرباح العامة وأرباح السهم الواحد وبصورة سنوية، عدا سنتين وهما سنة 1915، وسنة 1922 التي عرفتا هبوطا في الأرباح، وهذا بالرغم من ارتفاع حجم الإستهلاكات السنوية ووجوب وضع الإحتياطي القانوني لرأس المال، ويمكن رده إلى المشاكل الإدارية والطبيعية التي تعرضت لها الشركة في بعض الأحيان

4. المصاعب التي واجهت نشاط الشركة:

واجهت الشركة مجموعة من المصاعب خلال نشاطها بتونس والجزائر لكنها لا تعدو ان تكون ظرفيةوسرعان ما تزول، منها منع قوات الأمن التونسية لعمال الشركة من تثبيت معداتها الميكانيكية في ميناء حلق الوادي لإستغلاله في تصدير المعادن المستخرجة من قبل شركة جبل جريصة الفرعية لها، وذلك كما نصّ عليه الإتفاق بين حكومة الحماية وشركة مقطع الحديد، كما عرفت شركة خمير ونفزة للمعادن صعوبات في مد سكة الحديد الرابطة بين مدينة ماطر والمناجم، مما جعل الحكومة تصدر أمرا تتوقف بمقتضاه عن العمل، وهو ما أقره مجلس إدارتها بصورة مؤقتة عل أن يتم إيجاد حل لهذا الوضع في وقت لاحق[44]. ولم تسر مشاريع الشركة بصورة جيدة في منطقة جبل الشعانبي بالحدود الغربية مع الجزائر فقد توقفت أعمال التنقيب والبحث والإستغلال بسبب الغارات التي قامت بها قبيلة ثائرة ضد التواجد الفرنسي على قواعد الشركة وبتخريب منشآتها وقتل عمالها[45].كما واجهتها في أحيان أخرى الظروف الطبيعية والمناخية الصعبه، مما أدى إلى توقف أعمال الإستغلال بسبب تكدس الإنتاج قرب المنجم في حين لم يتسن للشركة إرسال المعادن المستخرجة إلى الميناء بسبب صعوبة النقل أو انقطاع الطرق في بعض المناطق نتيجة لتهاطل الأمطار، أو قد يكون السبب تأخر الإنتهاء من إكمال سكك الحديد التي تربط المنجم بالطرق الرئيسية للنقل[46]، كما شهد نشاطها التجاري في كثير من الأحيان ركودا بسبب قلة سفن النقل البحري خاصة تلك المتوجهة إلى إنجلترا[47].

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره عن نشاط شركة مقطع الحديد خلصّت إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- جسدت شركة مقطع الحديد الإستعمار الإقتصادي في أوضح صوره من خلال الممارسات والسياسات التي اتبعتها في تونس والجزائر.
- غلب على نشاط شركة مقطع الحديد النشاط الإستكشافي والإستخراجي للمعادن المغناطيسية بعامة ومعدن الحديد بخاصة، ولم تتوفر المنطقة على مصانع كبرى للصناعات المعدنية والتعدين على غرار الدول الأوروبية، فطبيعة النشاط كانت تقتضي تحقيق المنفعة الخاصة للشركة ولمساهميها بعيدا عن أي مخطط لإقامة صناعة معدنية تحويلية بالبلاد الجزائرية والتونسية، وكون القاعدة الأساسية لهذه الصناعة تستوجب الإستكشاف والإستخراج وعملية التعدين ثم إنتاج المواد المصنعة بمختلف أنواعها من هذه المعادن، فاقتصار عمل هذه الأخيرة على الإستكشاف والإستخراج والبيع فقط يعطيها طابعا استغلاليا استنزافيا بعيد عن الرؤية التنموية الشاملة للإقتصاد الصناعي.
- لقد غلب على سياسة شركة مقطع الحديد في نشاطها بتونس الأسلوب غير المباشر من خلال الشراكات مع شركات أخرى وتأسيس شركات فرعية لمشارع محددة وهذا على عكس نشاطها في الجزائر أين تقوم بالإشراف المباشر على مشاريعها.
- لقد تواجدت لشركة مقطع الحديد عدة مديريات جهوية وفرعية هدفها ضمان الإتصال الحسن بين فروع الشركة في مختلف المناطق والأنحاء فقد أسست مديرية جهوية ببني صاف في الغرب الجزائري ومديرية جهوية أخرى بمدينة بونة في حين لم تقوم بإنشاء مديرية فرعية لها بتونس إلا عندما كثرت مشاريعها بها واستلزم الأمر وجود إدارة قريبة من أماكن المناجم للتنسيق، وهذا يبين أن أولوية النشاط كانت للجزائر على حساب تونس، وقد يرجع يسبب ذلك لكون هذه الشركة انطلقت في العمل بالجزائر في السنوات الأولى لتأسيسها، وفي ذلك الحين لم تكن قد فرضت الحماية على تونس بعد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون النظام الإستعماري في الجزائر كان ذو طابع إستيطاني مما يعطي سهولة أكبر في ولوج مجال الإستثمار عكس تونس حيث أن حكومة الحماية لا تقدم نفس التسهيلات الموجودة بالجزائر.
- إن سياسة الشركة بالبلاد التونسية والقائمة على شراء أسهم الشركات أخرى، أو المساهمة في تأسيس شركات جديدة كان لها أثر سلبي على بروز ونماء رأسمال هذه الشركات وسيطرتها على مفاصل الصناعة الإستخراجية واستنزاف الموارد المعدنية ويتضح ذلك من خلال شركة المعادن "لخمير ونفزة"، ومساهمتهما في تنمية رأسمال شركة الفوسفات لقفصة التي كانت أكبر شركة تحتكر استخراج الفوسفات بتونس.
- لقد تحولت شركة مقطع الحديد إلى مخلب من مخالب الإستعمار الفرنسي نهشت به جبال وأتربة الجزائر وتونس بحثا عن أي معدن ذي قيمة ليكون سببا في ثراء أصحاب الأسهم في فرنسا وإفقار

أصحاب الأرض في الجزائر وتونس، فمن سيرتها المهنية يتضح حجم الإستنزاف الذي قامت به إذ تراوحت أرباحها الصافية ما بين مليون إلى سبعة ملايين فرنك سنويا، وهو رقم مهول للغاية، وذلك دون وجود أدني مصلحة ومنفعة متبادلة تقضي بتقديم خدمة للمنظومة الصناعية في الجزائر وتونس، فحتى سكك الحديد التي أنشأتها كانت في أماكن وطرق فرعية لا يستفاد منها إجتماعيا كونها كانت موجهة لمصادر الثروة من المعادن في الجبال، لا من أجل بناء منظومة صناعية حضارية على عكس ما كان دعاة المهمة الحضارية للشعب الأوروبي بصورة عامة والفرنسي بصورة خاصة تجاه الدول الإفريقية والجزائر وتونس تحديدا.

- إن مفهوم الإستثمار الصناعي على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين والذي يكفله اتفاق مبرم تكون فيه الحقوق متساوية والمنفعة متبادلة لم يكن له أي أثر في أدبيات نشاط هذه الشركة بحكم طابعها الرأسمالي الذي لا يتيح المجال للمنفعة الإقتصادية العامة التي قد تكون لصالح المنظومة التونسية أو الجزائرية، بل يكرس لمبدأ المنفعة الخاصة لكل مساهم في رأس المال وعليه كانت هذه الأنشطة بمثابة مكافآت تمنحها الادارة الفرنسية لصالح الرأسماليين الفرنسيين، وبالتالي تشكيل مجال حيوي لتكوين الثروة، وبالمقابل لم تحفظ للجزائر وتونس أي حقوق في العملية الإستخراجية سواء بمنح الإمتياز للتونسيين والجزائريين ولرؤوس الأموال المحلية التي لم تكن لها فرصة للبروز من الأساس من باب المساواة بالفرنسيين وغيرهم من الأجانب، أو على الأقل منحهم الحق في الشراكة لنقل الخبرة قصد بعث هذا الإقتصاد مستقبلا بأيدي ورؤوس أموال وطنية

الهوامش:

(1) **Crédit foncier d"Algérie et de Tunisie**, Société anonyme. Siège social, Alger, Siège administratif, Paris, Succursales et agences en Algérie-Tunisie- Maroc, Imprimerie Chaix, Paris, (1924-1925), P 209.

(2) Clozier René, Les sociétés milliardaires en France, **L'information géographique**, volume 14, n°2, 1950, p 69.

(3) Levainville J. Marchands de minerai de fer : du courtier au banquier, **Annales d'histoire économique et sociale**. 1 année, N 3, 1929, P 378.

(4) Crédit foncier d"Algérie et de Tunisie, Op. Cit. P 210

(5) Levainville Jacques. Ressources minérales de l'Afrique du Nord, **Annales de Géographie**, tom 33, n°182, 1924, P 152.

(6) **Crédit foncier d"Algérie et de Tunisie**, Op. Cit. P 210

(7) **L'Écho des mines et de la métallurgie**, journal bi hebdomadaire paraissant lundi et jeudi, administration et rédaction 18 mai 1914, Année 41, N 2469, P 1965.

(8) Lespès René, Le port de Bône et les mines de l'Est constantinois, **Annales de Géographie**, 32 année, n°180, P P 532. 533.

(9) H. De Barlon, Mines de Mokta-el-Iladid, **Le Capitaliste** (journal de la banque parisienne), 22 juin 1881, 4 année, n°25, Paris, p 609.

(10) يقصد به الجبل المسمى بهذا الاسم والواقع على بعد 30كلم شرق مدينة سوق أهراس الجزائرية.

(11) **L'Écho des mines et de la métallurgie**, 14 mars 1907, 34 année, N 1852, P 301.

(12) Ibid., P 301.

(13) **L'Écho**.., 16 mais 1907, année 34, N 1868, P 555.

(14) Tomas François. Les mines et la région d'Annaba **Revue de géographie de Lyon**, vol. 45, n°1, 1970, P 36.

(15) **L'Écho..**, 16 mais 1907, Op. Cit., P 555.

(16) Algérie **Le Temps**, année 14, N 5995, 16 septembre 1877, faubourg, France, p3.

(17) Le mines de Mokta-El-Hadid, **Le Capitaliste**, 12 septembre 1883, 6 Année, N :37, p 552.

(18) Compagnies des mines de Mokta-el-Hadid, de Soumah et la Tafna, **Le Temp**s,16 décembre 1878, 18 année, n :6447, , faubourg, France, p 4.

(19) Paul Leroy-Beaulieu, l'Algérie, **Journal des débats politiques et littéraires**,22 décembre 1875, P1.

(20) **L'Écho**.., 16 mais 1907, Op. Cit, P 555.

(21)**L'Écho**.., 16 mais 1907, Op. Cit, P 555.

(22) Paulard. S, **Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis**, imprimerie topographique de G. gourdineau, Paris, 1893, P 40.

(23) Argus, télégramme correspondant, **Le Figaro** 18 mai 1884, Paris, année 30, N139, P3.

(24) Baraban, Léopold, **A travers la Tunisie, études sur les oasis, les dunes, les forêts, la flore et la géologie**, J. Rothschild éditeur, Paris, 1887/Cosson, Ernest (1819-1890). **Note sur la flore de la Kroumirie centrale explorée en 1883 par la Mission botanique sous les auspices du Ministère de l'Instruction publique : exploration scientifique de la Tunisie**, Imprimerie Réunies, Paris,1885*, P219.*

(25) Vignon Louis **, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie** , Librairie Guillaumin, Paris, 1887, p 150.

(26) سفح مرتفع يقع على الحدود التونسية الجزائرية.

(27) **L'Écho**.., 9 octobre 1905, Op. Cit., p 1194.

(28) Mokta-el-Hadid, **Paris-capital**, paraissant tous mercredi, Paris, 10 février 1897, année10, N 6, P2.

(29) Compagnie des minerais de fer magnétiques de Mokta-El-Hadid, **Gil Blas**, 26 Avril 1906, année 27, N 9688, Paris, P3.

(30) منطقة محلية بسوق أهراس الجزائرية

(31) A. de Keppen, **L'Industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence**, Imprimerie contant-Laguerre , Paris, 1914, P59.

(32) **L'Écho**, 9 octobre 1905 année, N 1721, 32, p 1194

(33) التسمية مشكلة من كلمتين، فمصطلح "واتسا" يقصد به الجبل المسمى بهذا الاسم والواقع على بعد 30كلم شرق مدينة سوق أهراس الجزائرية، وكلمة مسلولة ترجع إلى جبل يقع في جنوب غرب سوق أهراس بمسافة 48كلم.انظر

Lespès René., Op. Cit., P 131.

(34) **L'Écho**.., 6 Avril 1908, A 35, N 1947, p 385

(35) **L'Écho**.., 18 mai 1914, Op. Cit., P 1963.

(36) هي شركة فرنسية رأسمالية محدودة، بلغ رأسمالها 1.500.000 فرنك بها 3000 مساهم بقيمة 500 فرنك للسهم الواحد، يقع مقرها الاجتماعي في باريس، وقد عملت الشركة على استغلال حقول المعادن في كل من فرنسا والجزائر وبلدان أخرى، وفي تونس استهدفت الشركة معدن الحديد في عدة نواحي في البلاد التونسية كمنطقة واد بوستة بالقرب من نفزة بضواحي مدينة باجة، ومنطقة "راس الراحل" و"بولعناق" في جبال خمير. انظر:

Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie, Op. Cit., P 205.

(37) **L'Écho**.., 16 mais 1907, Op. Cit., p 556.

(38) **L'Écho**.., 16 mais 1907, Op. Cit., P 556

(39) Ibid., P 556.

(40) Compagnie de Mokta-EL-Hadid, Rapport du Conseil d'Administration à l'Assemblée générale ordinaire du 6 avril 1909**, L'Écho** .., 6 mais 1909, Année 36, N 2035, P 476.

(41) **L'Écho** .., 18 mai 1914, Op. Cit., P 1964

(42) **L'Écho** .., 6 mais 1909, Année 36, N 2035, P 476.

(43) Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie, Op. Cit., p 210.

(44) **L'Écho** .., 6 mais 1909, Op. Cit., P 476

(45) **L'Écho** .., 14 mars 1906, Op. Cit., p 1301.

(46) **L'Écho** .., 18 mai 1914, Op. Cit., P 1963.

(47) Rapport Du Conseil D'administration Compagnie des Mènerais de fer magnétique de Mokta el hadid, **Les Annales coloniales** (journal semi quotidien), 13 mai 1916, Année 17, N 20, Paris, P3.